مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/8

إغلاق مضيق هرمز وتهديد باب المندب

تداعيات الاختناقات البحرية الاستراتيجية على أمن الطاقة والنظام التجاري العالمي

زياد عبد الرحمن علي

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

إغلاق مضيق هرمز وتهديد باب المندب: تداعيات الاختناقات البحرية الاستراتيجية على أمن الطاقة والنظام التجاري العالمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

زياد عبد الرحمن علي / تدريسي في كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تشهد البيئة الدولية في المرحلة الراهنة تصاعداً غير مسبوق في حدة التنافس الجيوسياسي، انعكس بصورة مباشرة على أمن الممرات البحرية الاستراتيجية التي تمثل العمود الفقري للتجارة الدولية وأمن الطاقة العالمي. فقد أعاد التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران قضية أمن الملاحة البحرية إلى واجهة الاهتمام الدولي، ولا سيما مع تزايد المخاطر المحيطة بمضيق هرمز وتهديدات تعطيل الملاحة في باب المندب، وهما من أهم الاختناقات البحرية التي تعتمد عليها حركة التجارة العالمية وتدفقات النفط والغاز وسلاسل الإمداد الدولية. وتؤكد المؤسسات الاقتصادية الدولية أن أي اضطراب في هذين الممرين لا يقتصر أثره على الدول المطلة عليهما، بل يمتد ليشمل الاقتصاد العالمي بأكمله من خلال ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، واضطراب أسواق الطاقة، وزيادة معدلات التضخم، وتباطؤ حركة التجارة والاستثمار الدولي.

وتكتسب هذه القضية أهمية استثنائية في ظل الترابط المتزايد بين الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد العابرة للحدود، إذ أصبح استقرار الممرات البحرية شرطاً أساسياً لاستدامة تدفق السلع والمواد الأولية ومصادر الطاقة. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن مضيق هرمز ينقل نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً عالمياً، بينما يمثل باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وقناة السويس، ويُعد أحد أهم المسارات التجارية الرابطة بين آسيا وأوروبا، الأمر الذي يجعل أي اضطراب متزامن

في هذين المضيقين قادراً على إحداث آثار اقتصادية وجيوسياسية تتجاوز حدود الإقليم لتطال النظام التجاري العالمي بأسره. نتيجةً لذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية المترتبة على إغلاق مضيق هرمز وتهديد باب المندب، مع التركيز على انعكاساتهما في أمن الطاقة العالمي وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية، واستشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام التجاري العالمي في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

المحور الأول: الاختناقات البحرية الاستراتيجية في الاقتصاد السياسي الدولي.. الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمضيقي هرمز وباب المندب

أولاً: الاختناقات البحرية الاستراتيجية في الاقتصاد السياسي الدولي: الإطار المفاهيمي والتحليل النظري

يشكل الفضاء البحري أحد أهم مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، إذ تنتقل عبره النسبة الأكبر من حركة التجارة العالمية، الأمر الذي منح الممرات البحرية الاستراتيجية مكانة محورية في معادلات القوة والنفوذ الدولي. ولم تعد البحار مجرد فضاءات جغرافية لعبور السفن، بل تحولت إلى مكونات بنيوية في الاقتصاد السياسي الدولي، تتداخل فيها اعتبارات الأمن والطاقة والتجارة والاستراتيجية العسكرية ضمن شبكة معقدة من المصالح المتبادلة. ومن هذا المنطلق، برز مفهوم الاختناقات البحرية الاستراتيجية بوصفه أحد

المفاهيم المركزية في أدبيات الجغرافيا السياسية والاقتصاد الدولي، للدلالة على الممرات البحرية الضيقة التي يمر عبرها جزء كبير من التجارة العالمية وتدفقات الطاقة، بحيث يؤدي أي اضطراب فيها إلى آثار تتجاوز حدودها الجغرافية لتطال الاقتصاد العالمي بأسره.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن أهمية هذه الاختناقات لا تنبع من ضيقها الجغرافي فحسب وإنما من موقعها داخل الشبكات العالمية للإنتاج والتوزيع وسلاسل القيمة إذ أصبحت تمثل عقداً استراتيجية تربط بين مناطق الإنتاج والأسواق الاستهلاكية ووفقاً لمنظور الاقتصاد السياسي الدولي فإن السيطرة على هذه الممرات أو القدرة على تهديدها تمثل أحد أهم أدوات النفوذ الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين لأنها تمنح الدول الفاعلة قدرة غير مباشرة على التأثير في أسعار الطاقة وحركة التجارة واستقرار الأسواق المالية وحتى في القرارات السياسية للدول المستوردة للطاقة ولهذا لم يعد أمن الملاحة البحرية قضية بحرية بحتة بل أصبح أحد محددات الأمن الاقتصادي العالمي.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ازدياد ترابط الاقتصاد العالمي وتوسع سلاسل الإمداد العابرة للحدود جعلا من هذه الممرات نقاط هشاشة هيكلية في النظام التجاري العالمي، إذ إن توقف الملاحة في أحدها لا يقتصر على تعطيل حركة السفن، وإنما يمتد ليؤثر في الإنتاج الصناعي، وأسعار الغذاء، وأسواق الطاقة، وتكاليف النقل والتأمين، ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي. ومن

ثم، أصبحت مرونة الاقتصاد العالمي مرتبطة بدرجة كبيرة بقدرة المجتمع الدولي على المحافظة على انسيابية الملاحة في هذه الممرات الحيوية.[1]

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمضيقي هرمز وباب المندب في النظام التجاري العالمي

يحتل مضيقا هرمز وباب المندب موقعاً فريداً ضمن منظومة الممرات البحرية العالمية، إذ يشكلان حلقتين متكاملتين في شبكة تجارة الطاقة والتجارة الدولية. فمضيق هرمز يمثل المنفذ البحري الرئيس لدول الخليج العربية نحو الأسواق العالمية، ويمر عبره، في الظروف الطبيعية، ما يقارب 20 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات النفطية، أي نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً عالمياً، فضلاً عن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي يجعله أكثر ممرات الطاقة حساسية على مستوى العالم. كما أن محدودية البدائل اللوجستية القادرة على استيعاب هذه التدفقات تضاعف من أهميته الاستراتيجية.[2]

أما باب المندب، فلا تقل أهميته عن مضيق هرمز، إذ يمثل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وقناة السويس، ويربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر أحد أكثر المسارات التجارية ازدحاماً في العالم. وتشير

1. **United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),** Review of Maritime Transport 2024: Navigating Maritime Chokepoints**, United Nations, Geneva, 2024 :https//:h1.nu1/wK-Ls**

3. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 2024 ,*World Oil Transit Chokepoints*.

البيانات إلى أن هذا المضيق يمر عبره نحو 8.7% من حجم التجارة البحرية العالمية، مع نسب مرتفعة لحركة الحاويات والسيارات والمشتقات النفطية، ما يجعله عنصراً حاسماً في استدامة سلاسل الإمداد بين آسيا وأوروبا. وأي اضطراب في هذا المسار يدفع السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، بما يرفع تكاليف النقل، ويزيد مدة الرحلات، ويؤثر في تنافسية التجارة العالمية.[3]

وتبرز الأهمية الاستراتيجية للمضيقين بصورة أوضح عند النظر إليهما باعتبارهما منظومة مترابطة لا ممرين منفصلين إذ إن تعطّل أحدهما يزيد الضغط على الآخر ويقلّص فعالية البدائل المتاحة لذلك أصبح أمن هرمز وباب المندب أحد المكونات الأساسية لأمن الطاقة العالمي ولم تعد تداعيات أي أزمة فيهما مقتصرة على الدول المطلة بل تمتد إلى الاقتصادات الصناعية الكبرى والدول النامية على حد سواء.

جدول (1) الأهمية الاقتصادية لمضيقي هرمز وباب المندب في النظام التجاري العالمي

المؤشر الاقتصادي	مضيق هرمز	باب المندب	الدلالة الاقتصادية
النفط والمنتجات النفطية العابرة (مليون برميل/ يوم)	20.7	4.1	يمثل هرمز أكبر شريان عالمي لتجارة النفط، بينما يعد باب المندب حلقة الربط الرئيسة بين الخليج وأوروبا

3. https://www.slideshare.net/slideshow/eed-unctad-review-of-maritime-transport-2024/272722204

نسبة تجارة النفط المنقولة بحراً	حوالي 25%	حوالي 5%	أي اضطراب في المضيقين ينعكس مباشرة على أسعار النفط العالمية
نسبة استهلاك النفط العالمي المرتبط بعبور المضيق	نحو 20%	نحو 4%	يوضح مدى اعتماد الاقتصاد العالمي على استمرار الملاحة
تجارة الغاز الطبيعي المسال	نحو 20% من التجارة العالمية للغاز المسال	تأثير غير مباشر	تعتمد صادرات قطر والإمارات بصورة رئيسة على مضيق هرمز
البدائل البرية المتاحة	مليون 3.5–5.5 برميل/يوم فقط	لا توجد بدائل مباشرة	البدائل الحالية لا تستطيع تعويض الإغلاق الكامل للمضيق
أهم الدول المستفيدة	الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية	أوروبا، دول المتوسط، آسيا	يوضح الترابط بين أمن المضيقين والاقتصادات الكبرى
أهم القطاعات المتأثرة	النفط، الغاز، البتروكيماويات	الحاويات، التجارة، الغذاء، الطاقة	تتجاوز التأثيرات قطاع الطاقة إلى التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.
الأثر المتوقع عند التعطل	ارتفاع أسعار الطاقة والتأمين والنقل واضطراب الأسواق	زيادة زمن الرحلات والالتفاف حول رأس الرجاء الصالح	يؤدي ذلك إلى تضخم تكاليف التجارة العالمية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتحليلات كل من:

U.S. Energy Information Administration (EIA), World Oil Transit Chokepoints, 2024؛ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2024؛ International Energy Agency (IEA), Oil Market Report, 2024.

ثالثاً: الممرات البحرية الاستراتيجية وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في الاقتصاد العالمي

أفضت التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى على حماية وتأمين الممرات البحرية الاستراتيجية، في ظل إدراك متزايد بأن السيطرة على تدفقات التجارة والطاقة أصبحت أحد أهم مصادر القوة في البيئة الدولية. فمع توسع الاعتماد العالمي على سلاسل الإمداد العابرة للقارات، تحولت الممرات البحرية إلى أدوات تأثير اقتصادي وسياسي، وأصبح تعطيلها، أو حتى التهديد بتعطيلها، قادراً على إحداث آثار تتجاوز الميدان العسكري لتطال بنية الاقتصاد العالمي وأسواق المال والطاقة.

وفي هذا السياق، تبرز أزمة مضيقي هرمز وباب المندب بوصفها نموذجاً واضحاً للتداخل بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي، إذ لم تعد المخاطر مرتبطة بإغلاق فعلي للممرات البحرية، بل إن مجرد ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية يؤدي إلى زيادة أقساط التأمين البحري، وارتفاع أجور الشحن، وإعادة توجيه السفن، واضطراب جداول

الإمداد العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار السلع والطاقة ومعدلات التضخم العالمية. ويجد المراقبون أن الاقتصاد العالمي بات أكثر حساسية للصدمات البحرية نتيجة الاعتماد المتزايد على الإنتاج في الوقت المناسب وسلاسل القيمة العالمية.

لهذا، فإن أهمية مضيقي هرمز وباب المندب لا تكمن فقط في حجم التجارة التي تمر عبرهما، وإنما في كونهما يمثلان ركيزتين أساسيتين في هيكل النظام التجاري العالمي، حيث أصبح استقرارهما شرطاً لاستقرار أسواق الطاقة واستمرارية التجارة الدولية، بما يعني أن أي تصعيد جيوسياسي يطالهما لا يُعد أزمة إقليمية فحسب، بل يمثل اختباراً لقدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة الصدمات الجيوسياسية والمحافظة على استدامة شبكات التجارة والإمداد العالمية.

جدول (2) مقارنة بين الأهمية الاقتصادية للممرات البحرية الرئيسة

الممر البحري	النفط العابر (مليون برميل/ يوم)	الأهمية الاقتصادية
مضيق ملقا	22.5	أكبر ممر لنقل النفط عالمياً
مضيق هرمز	20.7	أهم ممر للطاقة في العالم
رأس الرجاء الصالح	9.3	أهم طريق بديل
قناة السويس وخط سوميد	4.8	يربطان البحر الأحمر بالمتوسط
باب المندب	4.1	حلقة الوصل بين آسيا وأوروبا

المضائق الدنماركية	4.9	مهمة لتجارة بحر البلطيق
مضيق البوسفور والدردنيل	3.6	تجارة البحر الأسود
قناة بنما	2.0	التجارة بين الأطلسي والهادئ

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: U.S. Energy Information Administration (EIA), World Oil Transit Chokepoints, 2024.

المحور الثاني: التصعيد الأمريكي–الإيراني وإعادة تشكيل أمن الممرات البحرية الاستراتيجية

أولاً: الجذور الجيوسياسية للصراع الأمريكي–الإيراني وانعكاساته على الأمن البحري

لا يمكن فهم التصعيد الذي تشهده الممرات البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر بمعزل عن الطبيعة البنيوية للصراع الأمريكي–الإيراني، الذي تجاوز منذ عقود نطاق الخلافات الثنائية ليصبح أحد المحددات الرئيسة للتوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فقد تبنت الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة، استراتيجية تقوم على ضمان حرية الملاحة وحماية تدفقات الطاقة العالمية، باعتبارها مصلحة أمريكية استراتيجية عليا، في حين تنظر إيران إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج باعتباره تهديداً مباشراً لأمنها القومي ونفوذها الإقليمي. وقد أدى هذا التباين في الرؤى إلى تحويل البيئة البحرية في الخليج والبحر الأحمر إلى ساحة تنافس استراتيجي دائم، تتداخل فيها الاعتبارات العسكرية مع الحسابات الاقتصادية والسياسية، بما

يجعلنا نقول بارتياح إن أمن الممرات البحرية لم يعد هدفاً مستقلاً، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي والدولي، حيث تسعى كل من واشنطن وطهران إلى توظيف السيطرة أو التأثير في هذه الممرات لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية تتجاوز نطاقها الجغرافي.

وتكشف الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي الدولي أن الصراعات المعاصرة لم تعد تستهدف السيطرة المباشرة على الأراضي بقدر ما تركز على التحكم في العقد اللوجستية التي تربط الاقتصاد العالمي. لهذا، اكتسب مضيقا هرمز وباب المندب قيمة استراتيجية مضاعفة، إذ إن القدرة على تعطيل الملاحة فيهما تمثل ورقة ضغط ذات تأثير عالمي، نظراً لارتباطها المباشر بأمن الطاقة واستقرار الأسواق الدولية. ومن ثم، أصبح التنافس على هذه الممرات جزءاً من استراتيجية الردع المتبادل التي تستخدم فيها التهديدات البحرية وسيلة لفرض الكلفة الاقتصادية على الخصوم، دون الانزلاق بالضرورة إلى مواجهة عسكرية شاملة.[4]

ثانياً: مضيق هرمز وباب المندب: أدوات الردع الاقتصادي وإعادة رسم معادلات القوة

أظهرت التطورات الأخيرة أن الممرات البحرية لم تعد مجرد مكونات للبنية التحتية للتجارة الدولية، بل تحولت إلى أدوات للضغط الاقتصادي

4. Henry Farrell and Abraham L. Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion," International Security, Vol. 44, No. 1 (Summer 2019), https://h1.nu/1Cs0c

والجيوسياسي. ففي ظل تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، برز مضيق هرمز بوصفه أحد أهم عناصر الردع غير المباشر، نظراً لاعتماد الأسواق العالمية على استمرار تدفق صادرات النفط والغاز من منطقة الخليج. وتشير تحليلات وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مجرد ارتفاع احتمالات تعطيل الملاحة يؤدي إلى تقلبات فورية في أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، حتى قبل حدوث أي إغلاق فعلي للمضيق، وهو ما يعكس حساسية الأسواق العالمية تجاه المخاطر الجيوسياسية.[5]

وفي المقابل يكتسب باب المندب أهمية لا تقل عن هرمز لكونه يمثل الحلقة التي تربط التجارة الآسيوية بقناة السويس والأسواق الأوروبية وقد أبرزت التطورات الأخيرة في البحر الأحمر أن تهديد الملاحة في هذا الممر لا يقتصر على التأثير في تجارة النفط وإنما يمتد إلى حركة الحاويات والبضائع الصناعية والمواد الغذائية الأمر الذي يدفع شركات الشحن العالمية إلى إعادة توجيه مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح مع ما يترتب على ذلك من زيادة في زمن الرحلات وارتفاع تكاليف النقل واضطراب جداول الإمداد وبهذا المعنى أصبح هرمز وباب المندب يمثلان منظومة ردع اقتصادي متكاملة حيث يؤدي الضغط على أحدهما إلى تعظيم الآثار المترتبة على الآخر بما يزيد من هشاشة النظام التجاري العالمي أمام الأزمات الإقليمية.

5. International Energy Agency (IEA), Oil Market Report – June 2025, Paris, June 2025. https://h1.nu/1wKTx

ثالثاً: عسكرة الممرات البحرية وتدويل أمن الملاحة

أسهم تصاعد المخاطر في الخليج العربي والبحر الأحمر في إعادة تشكيل مفهوم أمن الملاحة البحرية، بحيث لم يعد مسؤولية الدول الساحلية وحدها، بل أصبح قضية دولية ترتبط مباشرة باستقرار الاقتصاد العالمي. فقد دفعت التهديدات المتكررة للممرات البحرية العديد من القوى الكبرى إلى تعزيز وجودها البحري، وتوسيع عمليات المراقبة والمرافقة، وتكثيف التنسيق الأمني مع الحلفاء، بهدف ضمان استمرار انسيابية التجارة الدولية. وتذهب دراسات إلى أن هذا التوجه يعكس تحولاً في طبيعة الأمن البحري، من مفهوم تقليدي يركز على حماية الحدود إلى مفهوم أشمل يهدف إلى حماية البنية التحتية للاقتصاد العالمي وضمان استمرارية تدفقات التجارة والطاقة.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، فإن عسكرة الممرات البحرية تمثل نتيجة مباشرة لتزايد الاعتماد العالمي على سلاسل الإمداد العابرة للقارات. فكلما ازدادت مركزية هذه الممرات في حركة التجارة والطاقة، ازدادت أهميتها في الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، وأصبح تأمينها جزءاً من سياسات الردع والاحتواء وإدارة الأزمات. وبناءً على ذلك، لم تعد أزمة مضيق هرمز أو باب المندب تُفهم بوصفها نزاعاً إقليمياً محدوداً، بل باعتبارها مؤشراً على التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، حيث تتقاطع اعتبارات الجغرافيا السياسية مع متطلبات الاقتصاد العالمي، وتغدو حرية الملاحة أحد

أهم مرتكزات الاستقرار الاقتصادي الدولي.[6]

المحور الثالث: التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للأزمة على أمن الطاقة والنظام التجاري العالمي

أولاً: تداعيات الأزمة على أمن الطاقة العالمي واستقرار أسواق النفط والغاز

يشكل أمن الطاقة أحد أكثر القطاعات حساسية تجاه الاضطرابات الجيوسياسية التي تمس الممرات البحرية الاستراتيجية، إذ يعتمد الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة على التدفق المنتظم لموارد النفط والغاز عبر شبكة من الممرات البحرية التي تربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك. وفي هذا الإطار، يمثل مضيق هرمز الحلقة الرئيسة في منظومة تجارة الطاقة العالمية، بينما يشكل باب المندب الامتداد اللوجستي الذي يربط صادرات الخليج العربي بالأسواق الأوروبية عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وعليه، فإن أي اضطراب متزامن في هذين الممرين لا يقتصر أثره على تعطيل حركة الملاحة، وإنما ينعكس مباشرة على استقرار أسواق الطاقة العالمية، ويعيد تشكيل معادلات العرض والطلب على المستوى الدولي.

وتشير تحليلات وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الأسواق النفطية أصبحت أكثر حساسية للصدمات الجيوسياسية مقارنة بالعقود السابقة، ليس بسبب احتمالية نقص الإمدادات الفعلية فحسب، وإنما نتيجة تزايد تأثير المخاطر

6. Jason Ladnier, Conflict-Driven Chokepoint Disruptions.Crisis Response Playbook no. 4: https://h1.nu/1Cs3D

الجيوسياسية، التي تدفع أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع بمجرد تصاعد احتمالات تعطل الإمدادات. ويعكس ذلك التحول في طبيعة أسواق الطاقة، حيث أصبحت التوقعات المستقبلية للمخاطر عاملاً مؤثراً في تحديد الأسعار، إلى جانب العوامل التقليدية المتمثلة في مستويات الإنتاج والمخزون والاستهلاك.[7]

ولا تقتصر آثار هذه التطورات على الدول المستوردة للطاقة، بل تمتد أيضاً إلى الدول المصدرة، إذ يؤدي ارتفاع مستويات عدم اليقين إلى تقلبات حادة في الإيرادات النفطية، وزيادة صعوبة التخطيط المالي والاستثماري، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري. كما أن استمرار المخاطر الأمنية يدفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم سياساتها الخاصة بأمن الطاقة، من خلال تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية، وتسريع الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، بما يقلل من الاعتماد على الممرات البحرية ذات المخاطر المرتفعة. ويعني هذا أن الأزمة الراهنة لا تمثل تحدياً ظرفياً لأسواق الطاقة، بل قد تشكل نقطة تحول في إعادة رسم الخريطة العالمية لتدفقات الطاقة خلال السنوات المقبلة.

7. Energy & Financial Markets. WHAT DRIVES CRUDE OIL PRICES? https://h1.nu/1wKXE

جدول (3) الانعكاسات الاقتصادية المباشرة لإغلاق مضيق هرمز وتهديد باب المندب

المجال	التأثير الاقتصادي المتوقع	النتيجة
أسعار النفط	ارتفاع حاد نتيجة انخفاض المعروض وارتفاع علاوة المخاطر	زيادة تكلفة الطاقة عالمياً
أسعار الغاز الطبيعي المسال	ارتفاع واضح، خاصة في آسيا	زيادة تكاليف الكهرباء والصناعة
النقل البحري	ارتفاع أجور الشحن والتأمين	زيادة أسعار الواردات
سلاسل الإمداد	تأخير وصول البضائع وإعادة توجيه السفن	اضطراب الإنتاج العالمي
التجارة الدولية	انخفاض الكفاءة اللوجستية	تباطؤ نمو التجارة
التضخم العالمي	ارتفاع أسعار الطاقة والسلع	زيادة الضغوط التضخمية
النمو الاقتصادي	تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي	انخفاض معدلات النمو
الأسواق المالية	ارتفاع تقلبات الأسواق وأسعار السلع	زيادة حالة عدم اليقين

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2024: Navigating Maritime Chokepoints, Geneva, 2024.

ثانياً: انعكاسات الأزمة على سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية

أدت التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة إلى تعاظم الاعتماد على سلاسل الإمداد العابرة للحدود، بحيث أصبحت كفاءة التجارة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستقرار الممرات البحرية. وفي ظل هذا الترابط، فإن أي اضطراب في مضيق هرمز أو باب المندب لا ينعكس على تجارة النفط وحدها، وإنما يمتد إلى مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تجارة الحاويات، والمواد الخام، والمنتجات الصناعية، والسلع الغذائية.

وتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر أدى إلى إعادة توجيه أعداد كبيرة من السفن نحو طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع ملحوظ في تكاليف الشحن البحري، وزيادة مدة الرحلات، وانخفاض كفاءة سلاسل الإمداد العالمية. كما أدى ذلك إلى ارتفاع أقساط التأمين البحري، وتزايد الضغوط على الموانئ البديلة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع في الأسواق العالمية، خاصة السلع التي تعتمد على الإنتاج في الوقت المناسب.[8]

إن هشاشة سلاسل الإمداد أصبحت إحدى السمات الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي، نتيجة الاعتماد المتزايد على عدد محدود من الممرات البحرية الاستراتيجية. ولذلك، فإن استمرار الأزمة في الخليج

8. Red Sea Crisis and implications for trade facilitation in Africa https://h1.nu/1Cs8W.

العربي والبحر الأحمر من شأنه أن يعزز الاتجاه العالمي نحو إعادة هيكلة سلاسل الإمداد، من خلال تنويع طرق النقل، وتوسيع استخدام الممرات البرية، والاستثمار في الموانئ البديلة، وتقليل الاعتماد على المسارات التي تشهد مستويات مرتفعة من المخاطر الجيوسياسية. ويعكس هذا التحول بداية مرحلة جديدة في الجغرافيا الاقتصادية للتجارة العالمية، تقوم على مبدأ المرونة الاستراتيجية، أكثر من اعتمادها على الكفاءة الاقتصادية وحدها.

ثالثاً: مستقبل النظام التجاري العالمي في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي

تكشف الأزمة الراهنة أن النظام التجاري العالمي يواجه مرحلة انتقالية تتجاوز حدود الاضطرابات المؤقتة، إذ تشير العديد من الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى أصبح أحد أهم مصادر المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي. ولم يعد النظام التجاري قائماً على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية فقط، بل أصبح يخضع بدرجة متزايدة لمتطلبات الأمن القومي، وأمن الطاقة، وأمن سلاسل الإمداد.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تتجه الاقتصادات الكبرى إلى تبني استراتيجيات جديدة تقوم على تنويع مصادر الاستيراد، وتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المعرضة للمخاطر، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط، إضافة إلى التوسع في

مشروعات الممرات الاقتصادية البديلة. ويعكس هذا الاتجاه تحولاً في فلسفة التجارة الدولية من نموذج العولمة المفتوحة إلى نموذج أكثر حذراً، يقوم على مفهوم المرونة الجيواقتصادية، الذي يمنح الأولوية لاستدامة الإمدادات، حتى وإن ترتب على ذلك ارتفاع في التكاليف الاقتصادية.

وعلى المستوى الإقليمي تفرض هذه التحولات تحديات وفرصاً في آن واحد بالنسبة لدول الشرق الأوسط ولا سيما الدول المطلة على الممرات البحرية الاستراتيجية فمن جهة تزداد أهمية هذه الدول بوصفها عقداً رئيسة في حركة التجارة والطاقة العالمية ومن جهة أخرى تصبح أكثر تعرضاً للتداعيات الاقتصادية والأمنية الناجمة عن تصاعد الصراعات الجيوسياسية ولذلك فإن مستقبل النظام التجاري العالمي سيظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة المجتمع الدولي على ضمان أمن الممرات البحرية وتعزيز آليات التعاون الدولي في إدارة الأزمات بما يحافظ على انسيابية التجارة العالمية ويحد من انتقال الصدمات الجيوسياسية إلى الاقتصاد الدولي.

الخاتمة

تكشف هذه الورقة أن مضيقي هرمز وباب المندب لم يعودا مجرد ممرين بحريين ذوي أهمية جغرافية أو لوجستية، بل غدوا ركيزتين أساسيتين في البنية الجيو-اقتصادية للنظام الدولي المعاصر، حيث أصبح استقرارهما شرطاً لاستدامة تدفقات الطاقة، واستمرارية التجارة الدولية، وكفاءة سلاسل الإمداد العالمية. وفي ظل التداخل المتزايد بين اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، تحولت الاختناقات البحرية الاستراتيجية إلى أدوات مؤثرة في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، ولم يعد تأثيرها يقتصر على الدول المطلة عليها، وإنما امتد ليطال مختلف الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

وأظهرت الورقة أن التصعيد الأمريكي–الإيراني، وما رافقه من تنامي المخاطر الأمنية في الخليج العربي والبحر الأحمر، قد أعاد التأكيد على هشاشة النظام التجاري العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية، إذ إن مجرد ارتفاع احتمالات تعطيل الملاحة البحرية أصبح كافياً لإحداث تقلبات واسعة في أسواق النفط والغاز، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، واضطراب سلاسل الإمداد، بما ينعكس بصورة مباشرة على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي العالمي. ويؤكد ذلك أن الاقتصاد العالمي لم يعد يتأثر بالأزمات العسكرية المباشرة فحسب، بل أصبح أكثر حساسية للمخاطر المتوقعة، ولعوامل عدم اليقين الجيوسياسي التي تعيد تشكيل سلوك الأسواق والاستثمارات

والتدفقات التجارية.

كما بينت الورقة أن محدودية البدائل اللوجستية القادرة على تعويض الدور الذي يؤديه مضيقا هرمز وباب المندب تجعل أي اضطراب متزامن فيهما يمثل تحدياً هيكلياً للنظام الاقتصادي الدولي، ويدفع الدول الكبرى إلى إعادة صياغة استراتيجياتها المتعلقة بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد، من خلال تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية، والاستثمار في الممرات الاقتصادية البديلة، بما يعكس تحولاً تدريجياً من نموذج الكفاءة الاقتصادية إلى نموذج المرونة الجيو-اقتصادية، الذي يمنح الأولوية لاستدامة الإمدادات وتقليل التعرض للمخاطر الجيوسياسية.

وتخلص الورقة إلى أن مستقبل النظام التجاري العالمي سيكون أكثر ارتباطاً بقدرة المجتمع الدولي على إدارة المخاطر الجيوسياسية في الممرات البحرية الاستراتيجية، وتعزيز آليات التعاون الدولي لضمان حرية الملاحة، وتطوير منظومة أكثر مرونة للتجارة والطاقة العالمية. وفي هذا السياق، لم تعد الجغرافيا البحرية عنصراً ثابتاً في معادلات القوة الدولية، بل أصبحت متغيراً استراتيجياً يعيد تشكيل أنماط النفوذ الاقتصادي، ويؤثر في توجهات الاستثمار، ويحدد مسارات التجارة العالمية، الأمر الذي يجعل من أمن الممرات البحرية أحد المرتكزات الرئيسة لاستقرار الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الورقة تؤكد أن التحولات الراهنة لا تمثل أزمة عابرة في أمن الملاحة البحرية، وإنما تعكس انتقال النظام الدولي

إلى مرحلة جديدة تتزايد فيها مركزية الجيو-اقتصاد بوصفه الإطار الحاكم للتفاعلات الدولية، حيث تتداخل اعتبارات القوة العسكرية مع المصالح الاقتصادية، وتصبح السيطرة على الممرات البحرية وتأمينها جزءاً من أدوات المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى. ومن ثم، فإن الحفاظ على انسيابية هذه الممرات لم يعد مسؤولية إقليمية فحسب، بل أصبح ضرورة دولية لضمان استقرار أسواق الطاقة، وحماية سلاسل الإمداد العالمية، وصون استدامة النظام التجاري الدولي في مواجهة التحديات الجيوسياسية المتسارعة.

1. نستنتج أن مضيقي هرمز وباب المندب يمثلان ركيزتين أساسيتين في النظام التجاري العالمي، وأن أي تعطيل متزامن للملاحة فيهما سيؤدي إلى اضطراب هيكلي يتجاوز حدود أسواق الطاقة ليشمل التجارة الدولية، وسلاسل الإمداد، والأسواق المالية، بما يهدد استقرار الاقتصاد العالمي، ويزيد من معدلات التضخم، ويبطئ النمو الاقتصادي.

2. أن الاختناقات البحرية الاستراتيجية أصبحت إحدى أدوات الجيو-اقتصاد في التنافس بين القوى الكبرى، إذ لم تعد السيطرة على هذه الممرات ذات بُعد عسكري فحسب، بل غدت وسيلة للتأثير في أسواق الطاقة، وتدفقات التجارة، وقرارات الدول المستوردة، بما يعكس تصاعد الترابط بين الأمن البحري والاقتصاد السياسي الدولي.

3. إن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، بالتزامن مع استمرار

التهديدات التي تستهدف الملاحة في باب المندب، من شأنه أن يضع الاقتصاد العالمي أمام واحدة من أخطر أزمات التجارة والطاقة منذ عقود، بما يولد ضغوطاً متزايدة على القوى البحرية الكبرى والدول الصناعية المستوردة للطاقة لتنسيق استجابة جماعية تكفل استعادة حرية الملاحة. وفي ظل تعطل أحد أهم شرايين التجارة العالمية وتهديد الآخر، تزداد احتمالات تشكل تحالف دولي متعدد الأطراف يستند إلى مبدأ حماية حرية الملاحة وأمن التجارة الدولية، وقد تتدرج أدواته من الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية إلى الإجراءات البحرية والعسكرية، إذا ثبت أن الوسائل السلمية لم تعد كافية لضمان استمرار تدفقات التجارة والطاقة العالمية.

4. إن مستقبل أمن الطاقة والنظام التجاري العالمي سيعتمد بصورة متزايدة على قدرة المجتمع الدولي على تطوير آليات جماعية لحماية الممرات البحرية الاستراتيجية، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وتنويع مسارات التجارة ومصادر الطاقة، بما يقلل من قدرة الأزمات الجيوسياسية الإقليمية على التحول إلى أزمات اقتصادية عالمية واسعة النطاق.

المراجع والمصادر المعتمدة:

1. محمد عبد السلام هيكل، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021.
2. محمد السيد عبدالعال الاقتصاد السياسي الدولي: مدخل معاصر، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
3. حسن الحسيني، أمن الطاقة والصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.
4. Allison, G. (2017). Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Boston: Houghton Mifflin Harcourt.
5. Energy Information Administration (EIA). (2024). World Oil Transit Chokepoints. Washington, DC: U.S. Department of Energy.
6. International Energy Agency (IEA). (2024). Oil Market Report. Paris: International Energy Agency.
7. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2024). OECD Economic Outlook 2024. Paris: OECD Publishing.
8. Stopford, M. (2009). Maritime Economics (3rd ed.). London: Routledge.
9. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2024). Review of Maritime

Transport 2024: Navigating Maritime Chokepoints. Geneva: United Nations.

10. Yergin, D. (2020). The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations. New York: Penguin Press.
11. World Bank. (2024) Global Economic Prospects. Washington, DC: World Bank.
12. World Trade Organization (WTO) (2024) Global Trade Outlook and Statistics. Geneva: World Trade Organization.
13. International Monetary Fund (IMF) World Economic Outlook: Global Economy in Transition, Washington, D.C., International Monetary Fund, 2026.
14. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), OECD Economic Outlook, Volume 2026, Issue 1, Paris, OECD Publishing, 2026.
15. : United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2024: Navigating Maritime Chokepoints, Geneva, 2024.
16. U.S. Energy Information Administration (EIA), World Oil Transit Chokepoints, 2024.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org